العراق=W=منظمة=العفو=الدولية=قلقة=إزاء=احتمال=إصدار=حكم=بالإعدام=
على نائب الرئيس السابق طه ياسين رمضان

في NO فبراير/شباط OMMT ستعقد المحكمة الجنائية العراقية العليا جلسة للنظر في الطلب الذي تقدمت به شعبة الاستئناف التابعة لها في OS ديسمبر/كانون الأول OMMS لزيادة عقوبة السجن المؤبد الصادرة على نائب الرئيس السابق طه ياسين رمضان. فإذا استُجيب لطلبها فسيُحكم عليه بالإعدام ويُنفذ فيه الحكم في غضون PM يوماً. وبموجب قانون المحكمة لا يستفيد الذين يصدر عليهم حكم بالإعدام من عفو رئاسي.
وكان قد حُكم على طه ياسين رمضان بالسجن المؤبد في R نوفمبر/تشرين الثاني OMMS عقب إدانته مع الرئيس السابق صدام حسين وستة آخرين بشأن مقتل NQU شخصاً من قرية الدجيل، الواقعة شمال بغداد، عقب محاولة فاشلة لاغتيال صدام حسين جرت في العام NVUO. وحُكم على ثلاثة من المتهمين بالإعدام، ومن ضمنهم صدام حسين وأخوه غير الشقيق والرئيس السابق لجهاز المخابرات برزان إبراهيم التكريتي وعوض حمد البندر، كبير القضاة السابق في محكمة الثورة. وصدرت على ثلاثة متهمين آخرين عقوبات بالسجن وبُرئت ساحة واحد منهم وأُخلي سبيله.

وقد أيدت شعبة الاستئناف في المحكمة جميع هذه الأحكام في OS ديسمبر/كانون الأول OMMS وأُعدم صدام حسين بعد أربعة أيام. ونُفِّذ حكم بالإعدام في برزان إبراهيم التكريتي وعوض حمد البندر في NR يناير/كانون الثاني OMMT. بيد أن شعبة الاستئناف قررت إعادة قضية طه ياسين رمضان إلى المحكمة التي تجري المحاكمات لأنها اعتبرت عقوبة السجن المؤبد متساهلة أكثر من اللازم وأعطتها تعليمات للنظر في زيادتها.

وكانت محاكمة صدام حسين وسبعة متهمين آخرين، بينهم طه ياسين رمضان، جائرة، ويبدو أن عملية الاستئناف التي انتهت خلال فترة وجيزة جداً لم تتجاوز بضعة أسابيع، لم تكن أكثر من شكلية. وقوضت التدخلات السياسية، التي دفعت أحد كبار القضاة إلى الاستقالة ومنعت تعيين قاض آخر، المحاكمة التي بدأت في أكتوبر/تشرين الأول OMMR وانتهت في يوليو/تموز OMMS، كما قوضها تقاعس المحكمة عن ضمان سلامة محامي الدفاع والشهود وسواهم.

وقُتل ثلاثة من محامي الدفاع خلال سير المحاكمة. وعوضاً عن تأييد الإدانات والأحكام والدعوة إلى زيادة الحكم الصادر على طه ياسين رمضان، فلو أجرت شعبة الاستئناف محاكمة عادلة، لكان يجب أن تأمر بإعادة محاكمة المتهمين وفقاً للمعايير الدولية للمحاكمات العادلة.

خلفية
أجرت منظمة العفو الدولية تحقيقات في الانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان التي ارتُكبت في العراق في عهد صدام حسين (NVTV – OMMP) ووثقتها وقامت بحملات ضدها – بما فيها عمليات القتل الجماعية والقتل خارج نطاق القضاء والإعدام عقب محاكمات جائرة والتعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ودعت المنظمة إلى تقديم مرتكبي هذه الانتهاكات إلى العدالة من خلال إجراءات عادلة للمحاكمة وبدون اللجوء إلى عقوبة الإعدام.

وقد حضر مندوبو منظمة العفو الدولية افتتاح محاكمة الدجيل في NV أكتوبر/تشرين الأول OMMR في بغداد. وراقبت المنظمة القضية طوال مدة المحاكمة وقدمت استئنافاً ضد أحكام الإعدام ونددت بإعدام ثلاثة من المتهمين في ديسمبر/كانون الأول OMMS ويناير/كانون الثاني OMMT.